

تنقية النظام النقدي اللبناني

مقترح عملي

شيلي ملاط

مع إنسداد الأفق السياسي، يزداد الانهيار الاقتصادي لعملتنا الوطنية خطورة، في دوامة تشبه أزمة فايمار في ألمانيا عام 1923. للجيل الذي يجهل هذه الأزمة، مفيدٌ التذكير بأنها كانت أسوأ أزمة على الإطلاق في التاريخ المالي لألمانيا. لتخفيف وطأة الأزمة على حياتنا اليومية، أقترح أن يتعامل القطاع الخاص إلى أقصى حدّ ممكن بالعملات الأجنبية الثابتة، حصرياً، ولا سيما بالدولار واليورو.

فلمّا تأخذ سيارة أجرة، إُدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع فاتورة المطعم، إُدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع لموظفك إُدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية، وعندما تدفع للطبيب، إُدفع بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية. هذا يسهم بالتدرّج في تنقية نظامنا النقدي. وكل من يقبض بالدولار الأميركي عليه أن يعيد الفكة بالعملة عينها وليس بالليرة اللبنانية.

أمام تفاقم الأزمة الحكومية، هذا ما يمكننا القيام به لحماية أنفسنا.

أحاول العمل مع كبار الخبراء الماليين والقانونيين لتقديم دراسة عملية في الأيام المقبلة دعمًا لهذا الاقتراح، لكنني لا أريد أن أوّجل استنتاجًا توصلت إليه بعد البحث والتفكير المتواصل.
الله يساعدنا ضد حكام لبنان غير المسؤولين.

تمّ نشر هذا النداء في 15 يوليو 2021.¹ وعهدت يومها أن أطوره في دراسة موجزة تشمل البحث في سبل تنقية النظام النقدي على أساس القاعدة المعروفة ب"المال الجيد يطرد المال السيئ".² وللسؤال ركنان أساسيان، هما: (1) حجة السياسة المطروحة هنا بضرورة التعامل في يومياتنا بالعملة الأجنبية قدر الامكان لتنقية الحالة المالية الموبوءة، و(2) إمكانية تطبيقها في لبنان وقابليته، يعني حثّ المجتمع المدني

¹ من صفحتي على الفيسبوك، هنا <https://www.facebook.com/chibli.mallat/posts/4174857842593132> وكما أعلن المنشور على فيسبوك، هذه ورقة عملية لمعالجة الوضع الفريد للبنان الذي تتداخل فيه أزمات مختلفة. ومنذ ذلك المنشور ، استفدت من تعليقات غنية بالانتقاد الوافي من أصدقاء في مختلف أنحاء العالم ، لا يسعني أن أذكرهم جميعًا هنا. في لبنان، تمّت مناقشة الورقة على وجه الخصوص مع الزملاء في ت. م. ت. (تجمع مواكبة الثورة)، ولكن الورقة تمثل وجهة نظري الشخصية البحتة. أمام استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي للبلاد، تهدف الورقة أيضًا إلى إثارة نقاش عام ونيرّ حول ما يجب القيام به في ظلّ حكومة فاشلة وشلل المؤسسات المستمرّ. والورقة وضعت ونشرت باللغة الانكليزية، ترجمتها ساندرنا نجيم وصحّحها سمير ضومط.

² صيغ المفهوم التقليدي بالعكس، "المال السيئ يطرد المال الجيد bad money drives out good money"، ويعرف باسم "قانون غريشام Gresham's law".

المقالة عن قانون غريشام الموجودة على ويكيبيديا بالانكليزية تكفي لفهم أن (أ) قانون غريشام لم يصدر عن غريشام أصلاً، وتمّ نسبه إليه رجعيًا عام ١٨٦٠، و(ب) يستعمل "قانون غريشام" اليوم بالمعنى المعاكس، بالتوافق مع الرأي السائد لدى الاقتصاديين، وهذا دأب هذه الدراسة أيضًا.

الثائر (على نقيض الدولة وبخلافها)، أو المجتمع اللبناني بشكل عام، على استخدام الدولار الأميركي لا غير³ في معاملاته اليومية.⁴

1. السياسة المقترحة: قاعدة "المال الجيد يطرد المال السيئ"

قد يعرف القارئ الملم بالتاريخ الاقتصادي عبارة "المال الجيد يطرد المال السيئ" نقيضاً لقانون غريشام.⁵ يقال عن توماس غريشام إنه صاغ قانونه (أي "المال السيئ يطرد المال الجيد") في القرن السادس عشر.

³ الإشارة إلى الدولار الأميركي لتسهيل النقاش. هناك عملات متينة أخرى، بما في ذلك اليورو أو الجنيه الإسترليني، أو حتى الين أو الريال السعودي، والتي قد يمكن اعتمادها أيضاً لولا ندرها في السوق اللبنانية. وإذا لاقى الاقتراح اقبالاً، يمكن أيضاً تنظيم سلّة مبسّطة من العملات القوية تجمع عملات مختلفة في معدّل مرّن. ومن أوائل التعليقات على الدراسة جاء اقتراح وضع "لوحة عملات Board of currencies"، وينبغي النظر فيه.

⁴ لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل وغني. يمكن العثور على أفضل فهم له في أعمال روبير فوسارت Robert Fossaert، خاصة *La Société* (1977-1996، Paris, 8 vols) على موقع مكتبة جامعة Chicoutimi في كيبك.

عرّف روبير فوسارت (توفي عام ٢٠١٥) المجتمع المدني بنسبه دائماً إلى الدولة، وبقدر ما يتعدّد تصور دوائر المجتمع خارج الدولة (الأفراد والأسر والأحياء والنقابات العمالية الخ). لا يوجد مجتمع مدني من دون الدولة، وبالتالي فالمفهوم دائماً مفهوم مزدوج، مجتمع مدني + دولة، راجع المجلد ٥ من *La Société, Les Etats*، الفصل ١٨، وهذه أفضل النظريات معتمدة في استخدام المصطلح عموماً. أضيف إليها هنا مفهوم "المجتمع المدني الثائر" للتعبير عن المجتمع المدني اللبناني في ثورة مزمنة، وقد خذلتها الدولة بغيابها، "المجتمع المدني الثائر" هو الجزء من المجتمع المدني الذي تخاطبه هذه الورقة بشكل أساسي لتفعيلها من أجل الاستقرار النقدي.

⁵ المبدأ العكس المدافع عنه هنا، أي "المال الجيد يطرد المال السيئ أو الرديء"، يطلق عليه أحياناً اسم قانون Thiers، بالاعتماد

على أدولف تيير، وهو مؤرخ رائد للثورة الفرنسية (وأول رئيس لفرنسا في الجمهورية الثالثة). يلاحظ تيير في *Histoire de la*

Révolution Française (باريس، الطبعة ٩، ١٨٩٨، المجلد ٨، *Directoire*، ص. ١٠-١١)، أن النبذ الجماعي خلال الثورة الفرنسية للعملة الورقية المتضائلة القيمة باستمرار، والمعروفة ب Assignat أدى إلى إخراجها من التداول بتواتر استخدام الشعب للعملة المعدنية بدلها:

D'ailleurs les métaux, comme toutes les marchandises, viennent toujours là où le besoin les appelle, et, en chassant le papier, ils seraient revenus, comme ils revinrent en effet quand le papier périt de lui-même.

ومع الوقت، ساد إعتقاد طاعٍ لدى خبراء الاقتصاد بصحة الصياغة المعاكسة، أي أن "الأموال الجيدة تطرد الأموال السيئة". هذا يعني أن الناس يفضلون التداول بعملة قوية ومستقرة في معاملاتهم اليومية بدلاً من اللجوء الى عملة معرضة قيمتها للانخفاض باستمرار.⁶

(إلى جانب ذلك ، فإن المعادن ، مثلها مثل جميع السلع ، تأتي دائماً حيث تدعو الحاجة إليها، وتعود لما تطرد الورق وكأنها في الواقع رجعت بزوال الورق من تلقاء نفسه.)

وتأكيداً على هذه القاعدة العكسية ، يختم الاقتصادي الشهير ف. أ. حايك تحليله لقانون غريشام من خلال إظهار حدوده في *Denationalization of Money – The Argument Refined, An Analysis of the Theory and Practice of Concurrent Currencies* ، لندن 1976 ، ص 43:

Indeed, whenever inflation got really rapid, all sorts of objects of a more stable value, from potatoes to cigarettes and bottles of brandy to eggs and foreign currencies like dollar bills, have come to be increasingly used as money, so that at the end of the great German inflation it was contended that Gresham's law was false and the opposite true.

(«كلما صار التضخم سريعاً جداً ، باتت جميع أنواع الأشياء ذات قيمة الأكثر استقراراً ، من البطاطا إلى السجائر وزجاجات البراندي إلى البيض والعملات الأجنبية مثل أوراق الدولار ، تُستخدم بشكل متزايد كأموال ، بحيث في نهاية التضخم الألماني الكبير قيل أن قانون جريشام كان خاطئاً وأن العكس صحيح. القانون ليس خطأ ، ولكنه لا ينطبق إلا إذا تم فرض سعر صرف ثابت بين الأشكال المختلفة للنقود.»)

الجملة الأخيرة تنطبق طبعاً في لبنان لعدم وجود سعر صرف ثابت على الساحة اللبنانية، إضافة لصحة قانون غريشام المعكوس في السياق الدولي :

In the market for international exchange media a similar tendency for good coins to be favored over bad stemmed from the absence of government authorities capable of enforcing legal tender laws and other rules compelling the acceptance of official coins 'by tale' (that is, at par or face value, rather than by weight) beyond national borders.

(«في سوق التبادل الدولي ، نشأ اتجاه مماثل لتفضيل العملات الجيدة على العملات السيئة بسبب غياب السلطات الحكومية القادرة على تنفيذ قوانين المناقصات القانونية والقواعد الأخرى التي تفرض قبول العملات الرسمية "بالتواتر" (أي على أساس سعرها المعلن أو بالقيمة الاسمية ، وليس بالوزن) خارج الحدود الوطنية.»)

George Selgin, "Gresham's Law", EH.Net Encyclopedia, edited by Robert Whaples. June 9, 2003, at <http://eh.net/encyclopedia/article/selgin.gresham.law>.

⁶الناس " هنا يعني المواطن العادي. من الواضح أن البعض يستفيد من إختيار العملة، أتطرق إلى هذا الأمر في الجزء الأخير من الورقة .

ومن نافلة القول أننا نفضّل كلنا قبض المال بالدولار بدلاً من التعامل بعملتنا الوطنية. لذا يمكننا الانتقال مباشرة إلى الجزء المتعلق بإمكانية تطبيق هذه الورقة.

ألا أنه لا بدّ ، ورغم البدهاة هذه، من التوسع في وصف طبيعة الأزمة النقدية في لبنان، وبالتالي توصيفها لاستفادة أكثر دقّة من السياسة المقدّمة هنا ، كما في حدود هذه السياسة نظرًا لغياب الدولة. فإخراج الليرة اللبنانية من السوق لن يحلّ الأزمات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية المتعددة في البلاد. هذه الدراسة توحى فقط أن التعامل النقدي خارج الليرة يخفف على المواطن العادي من حدّة الأزمة النقدية في حياته اليومية.

نعيش في لبنان ثلاثة مستويات من الأزمة على الأقل. أهمّها سياسي - دستوري، يعبر عنه بعدم توفر حكومة نافذة، أي مجلس وزراء فاعل، لأداء دورها الدستوري على رأس السلطة التنفيذية والإدارة. وحتى عند وجود حكومة خلال رئاسة ميشال عون التي بدأت في أكتوبر 2016، كانت ولا تزال محتلّة وغير فعالة، مما أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية الغارق فيها البلد بسبب غياب أي سياسة حكومية لاحتوائها.⁷ ليس الغرض من هذه الورقة معالجة ما يجب أو ما ينبغي عمله لإصلاح هذا المستوى الدستوري الأعمق الذي يدخل في صميم شلل البلد، عدا القول إنه علينا كمجتمع إيجاد حلول، قدر الإمكان، خارج الحكومة.

⁷ بقي لبنان من دون رئيس بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، عندما فُرض النائب ميشال عون على النواب كمرشح وحيد من خلال عملية وصفها مناصروه بسياسة "التعطيل". وعلى الرغم من عدم دستورية التعطيل الذي مارسه عون وحلفاؤه للوصول الى الحكم ، إستمر أثره طوال فترة ولايته بماتقته النهج ذاته، مما أدى بالعهد إلى البقاء أكثر من ٤ سنوات من أصل ٦ من دون حكومة. وجاء تعيين نجيب ميقاتي لرئاسة مجلس الوزراء في أيلول ٢٠٢١ (فتعطيله مجددًا لأزمة الوزير قرداحي) ، بعد إصدار نسخة أولية من هذه الورقة، لا يؤثر إلا هامشيًا على السياسة المقترحة فيها لأن الفعالية الحكومية لمواجهة الأزمات الدستورية والاقتصادية والنقدية في البلاد تبقى موضع شك كبير.

ثم هناك الأزمة الاقتصادية. بدأت بوادرها تظهر في خروج معظم البنوك الأجنبية من السوق اللبنانية في فترة ٢٠١٠-٢٠١٥.⁸ وفي أواخر عام ٢٠١٩، انهار النظام المصرفي بطريقة مذهلة. وعلى حدّ علمي، تتميز الأزمة النقدية اللبنانية في الجمع (أ) ما بين البنوك التي حجبت عن الناس ودائعهم في العملة الوطنية والعملات الأجنبية على حد سواء من دون انفراج معلن أو غير معلن في الأفق، مع (ب) الانهيار الحادّ للعملة الوطنية المقترن بطبيعة الحال بتضخم أسعار السلع العادية المتزايد.⁹

أ- في ما يتعلق بالمصارف التي تحرم العملاء منذ فترة طويلة من الوصول إلى أموالهم، فإن هذا الاستهتار بالمدّعين دون أن يستتبعه انهيار المصارف المتعثرة لم يسبق لها مثيل في العالم. للتذكير، فإن معظم هذه الودائع بالدولار الأميركي، وليس بالعملة المحلية. وكان قد تمّ ربط سعر الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي منذ عام ١٩٩٢ بثبيت سعر صرف الدولار على معدل قريب من ١٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد. وبدأ الانهيار فعلياً في ظلّ إشاعات تفيد أن تجار الصرف لم يعودوا يحترمون هذا السعر. وسرعان ما انعكس ذلك في رفض البنوك المضيّ قدماً في أية معاملات صرف كبيرة تلاه اندفاع عام نحوها من المدّعين لسحب وداائعهم.

وبدعم من المصرف المركزي، منعت البنوك اللبنانية الناس من التصرف بودائعهم، وأنشأت نظاماً صارماً يسمح بسحوبات جدّاً محدودة، ولاحقاً تحولت كلّها بالعملة اللبنانية المحضّة. فشهد أصحاب الودائع بالدولار الأميركي انخفاضاً في قيمة وداائعهم بسبب نظام الكايبیتال كونترول الفعلي وغير المقنون، بحيث

⁸ وقد لحظت هذا التوجه المقلق عندما أغلق بنك HSBC، مع غيره من البنوك الدولية، فروعها في بيروت، "Ofac, péril en la demeure" (أوفاك، الخطر الداهم) *L'Orient Le Jour*، ١٤ حزيران ٢٠١٦، أعيد نشر المقال في كتابي *Boussole*، بيروت ٢٠١٩، ١٧٧-١٨١. وردّ أحدهم في سبتي بنك لبنان بالقول إنهم لا يزالون يديرون فرعاً في لبنان، ثمّ اتضح أن سبتي بنك قلّص وجوده بشكل شبه حصري بالمعاملات التجارية الكبرى، وبالتالي لم يكن يعمل كبنك إيداع عادي. المرجع نفسه، ١٧٨.

⁹ في ورقة جيدة للبنك الدولي لربيع 2021، لبنان يغرق (إلى الأعلى 3)، *Lebanon Sinking (To the Top 3)* وُصفت الأزمة بأنها إحدى أسوأ عشر أزمات مالية (وربما ثلاث) موثقة منذ عام 1900 (ص. 19-21). للأسف، التفاصيل في الورقة ليست داعمة أو واضحة بما فيه الكفاية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المعايير المختارة تشمل تضارباً في حساب مدة الأزمة، والجهل بالمصادرة الفعلية من قبل البنوك اللبنانية لودائع العملاء، والتي هي سمة طاغية للاختيار اللبناني، كما الاختيار المرتبك لتأريخ الأزمات في الدراسة.

أنك اذا كنت تملك ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في أحد البنوك، فلا يحقّ لك سحبها إلا بأقساط صغيرة باليرة اللبنانية المخفضة القيمة، وبمحدود سقف شهري متدنٍ. وتأثير الذاكرة الجماعية لانهيار اليرة اللبنانية في منتصف الثمانينات عندما تبخّرت مدخرات الناس في اليرة اللبنانية، كان اللبنانيون (كما المودعون الأجانب) قد اعتادوا على تفضيل ايداع أموالهم بالدولار الأمريكي لدرجة أن الكتلة النقدية بالدولار في المصارف وصلت إلى نسبة ثمانين في المئة من الودائع. إلا أن هذا النمط لم يكن كافيًا لحماية الودائع. وفي إعادة للأزمة السابقة بشكل أشدّ وخطر، تمّ انهيار الودائع المقومة بالدولار أيضًا، فترفض البنوك اعطاء المودع ماله نقدًا بالدولار الأمريكي (عدا فترة وجيزة لجزء يسير من المبالغ) ، وتفرض حدًا أقصى للسحوبات بقيم متعاقبة ومحيرة للدولار في مروحة واسعة لا منطوق فيها بين السعر "الرسمي" ، بمعنى آخر المعدل الذي يفرضه البنك المركزي، أي ١٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل دولار واحد، وبين القيمة السوقية، والتي هي في انخفاض مطرد (١٧٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار في وقت كتابة النسخة الاولى من هذا التقرير، ما يعادل خسارة أكثر من عشر أضعاف قيمتها). وبما أن التداول بالودائع بالدولار الأمريكي يتمّ على أساس ١٥ إلى ٢٠ في المئة من قيمتها الاسمية، فإن الطريقة العملية الغريبة وغير المسبوقة التي اعتمدت في لبنان هي في تحرير شيكات بالدولار لصالح شخص آخر لديه أيضًا حساب بالدولار الأمريكي داخل لبنان، مع عدم تمكّن أي منهما من صرفه. مثال رائع عن ذلك أن يكتب زيد شيكًا بقيمة مليون دولار أمريكي مودعًا في البنك ("لولا") لشراء منزل عمره وقيمه ١٥٠,٠٠٠ أو ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (من "الأموال الجديدة fresh money" وهي أيضًا مصطلح لبناني مستحدث وغير مسبوق على علمي في العالم).

ب- يعتبر انهيار العملة الوطنية تزامنًا مع مروحة الصرف الخيالية السمة الأكثر شيوعًا للاقتصادات السيئة أو المعزولة، وكان النموذج الأصلي عن ذلك انهيار المارك الألماني في جمهورية فايمار.¹⁰ وخلافًا

¹⁰ يمكن قراءة سابقة انهيار اليرة اللبنانية على غرار فايمار في وصف آدم فيرغسون، *When Money Dies : The Nightmare of*

the Weimar Collapse, London 1975 (عندما يموت المال : كابوس انهيار فايمار) لندن 1975. يصف الكتاب الانهيار

لألمانيا آنذاك، ليس لدينا حكومة فاعلة لطباعة نقدية جديدة خالية من الأصفار الناتجة عن انهيار العملة، ولا ثقة في أي من البنوك أو المسؤولين، ناهيك عن الدعم الدولي (أي الأميركي) طالما احتفظ حزب الله بسلاحه داخل السلطة.

ولهذا السبب، وحدّه "المجتمع المدني الثائر" قادر على العمل بموجب السياسة المقترحة في هذه الورقة. فمع استمرار الثورة بأشكال مختلفة على مدى أكثر من عامين، لم تستقل الحكومة (أي في هذه الحالة الحكومة الممثلة برئيس الجمهورية مدعومًا من حزب الله) مانعةً استعادة الثقة اللازمة محليًا ودوليًا في الوقت الذي كانت فيه جميع المؤشرات النقدية والاقتصادية تزداد سوءًا باستمرار.

كيف وصلنا إلى هنا؟ في مشهد بالغ التعقيد، يعود انهيار النظام المصرفي، وما رافقه من انهيار لليرة، إلى سببين رئيسيين: نظام الامتثال compliance الذي فرضته بصرامة متزايدة حكومة الولايات المتحدة لتشديد الخناق على مصادر تمويل حزب الله وحلفائه؛ وسوء إدارة البنوك من أصحابها بمشاركة حاكمة مصرف لبنان والطبقة السياسية الحاكمة.

ففي السبب الأول، وفي ظل إدارة ترامب على وجه الخصوص، ازدادت الضغوط المالية على حزب الله من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية Ofac (وهو جزء من وزارة الخزانة الأميركية) على البنوك اللبنانية وأصحاب الثروات المشتبه بدعمهم للحزب، ولا سيما بين المواطنين الشيعة، ما أدى فعليًا إلى افلاسهم.

المذهل للمارك الألماني عام 1922-1923 حتى استبدال الحكومة له بالكامل بمارك جديد في تشرين الثاني 1923 ، سمح باننشائه استعادة ثقة السكان بالحكومة إلى جانب الدعم المالي الأميركي المعروف باسم "خطة Dawes".

كما أثر ذلك على القطاع بأكمله من حيث الثقة، وهو الشرط الأساسي الوجودي للخدمات المصرفية.¹¹ ومن الناحية الثانية، نفذ البنك المركزي اللبناني والمصارف اللبنانية الناجية من غضب أوفاك زيادة في مردود الودائع لطمأنة المودعين وجذب المزيد من الأموال من الخارج، باعتبار أن هذه الأموال تستفيد من قانون السرية المصرفية اللبناني ومن أسعار فائدة عالية. ونجحت السياسة لفترة من الوقت، واستمرت الودائع المقومة بالدولار الأميركي في الارتفاع إلى ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي في أوائل عام ٢٠١٩.¹²

وخلف الأرقام الوردية لزيادة الودائع المصرفية بالدولار الأميركي، الواردة بأكثريتها من الخارج، كانت الكارثة واضحة في الأفق بجميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما الميزان التجاري وعجزه، فبات أولياء المصارف اللبنانية يعرضون أسعار فائدة أعلى بكثير مما هو موجود في العالم، بالليرة اللبنانية كما بالدولار الأميركي. واستمر هذا الوضع على مخطط بونزي Ponzi scheme خاصة بلبنان، فصارت الودائع الجديدة تمّول ارتفاع أسعار الفائدة لإبقاء المودعين السابقين سعداء وجذب أموال جديدة. كان مستحيلاً الاستمرار على هذا المنوال.¹³

¹¹ ملاط، "أوفاك، الخطر الداهم"، م. ن. الهامش 8 ("القطاع المصرفي اللبناني يتعرض لتهديد وجودي مع تصاعد التحذيرات من واشنطن").

¹² "زادت أصول القطاع المصرفي بنسبة 83 في المائة في ثماني سنوات لتصل إلى 253 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي خمسة أضعاف الناتج الاقتصادي للبلاد".

Junko Oguri, "Part II of Crisis in Lebanon: Buildup of Interrelated Challenges", Yale School of Management, Program on Financial Stability, 21 September 2020, 11. وعلى سبيل المقارنة، في منتصف التسعينيات، عندما تم ربط العملة فعلياً بالدولار الأميركي من قبل أول حكومة برئاسة رفيق الحريري على أساس 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد، كانت ودائع الدولار الأميركي في البنوك الخاصة اللبنانية مقدرة بـ 20 مليار دولار. ومع ارتفاع نسبة الدولار إلى 80 بالمئة من مجمل الودائع عندما ضربت الأزمة النقدية بشدة نهاية صيف 2019، كان حجم الودائع بالدولار الأميركي في البنوك اللبنانية تقريباً 200 مليار دولار. لا توجد أرقام موثوقة عن هروب رأس المال في بداية انهيار الثقة في العملة، لكنه حدث على نطاق واسع، وسرع في انهيار البنوك في خريف 2019.

¹³ حيل بونزي Ponzi schemes تتم باقتراض من "المستثمر" يأخذ منك أموالك، ويعطيك فائدة عالية عليها، ثم يستخدم الأموال الجديدة المودعة من قبل عملاء جدد لدفع الفائدة التي يقدمها لك. تتخذ الحيلة أشكالاً مختلفة، من مخطط بونزي الأصلي في

جاءت الصدمة الكبرى الأولى في أيار ٢٠١٦، عندما إبتدع حاكم مصرف لبنان أول حيلة "للهندسة المالية"، وهي خطة غير قانونية ضحّت في دفاتر البنوك ما يصل إلى خمسة مليارات دولار أميركي. وقد فعل الحاكم ذلك لإنقاذ البنوك اللبنانية الكبرى من وضع صعب، على حساب السياسة المحافظة التي كان قد اعتمدها منذ توليه حاكمية مصرف لبنان عام ١٩٩٢. فدمرت الحيلة البالغة قيمتها خمسة مليارات دولار سمعة القطاع اللبناني، الذي بني على مدى أكثر من قرن من الزمن، في النظام المصرفي الدولي. ولم يقف أي بنك في وجه الحاكم، واستفاد أغلب البنوك من الخطة.¹⁴

مفيداً الإشارة هنا بأنّ العمل المصرفي ليس بذاك العلم المتعالي، مهما بدت متقنة بدلاً المصرفي وخطره الشهيرة بصفته وديع أموال الناس ومستأمن عليها. فالخدمات المصرفية تتلخص بمعاملة واحدة: يستخدم البنك ودائعك (الأموال التي تعهد بها إليهم كعميل / مودع / وديع) لإقراض زبائنه بسعر أعلى من الفائدة التي تسري على وديعتك. وبسبب الأعداد الكبيرة من المودعين، يتراكم المال بتصرّف البنك، الذي يستعمله مضاعفاً في عمليات مصرفية شتى. هذا الاستعمال يسمّى بالمخاطر، لأنّ البنوك تعمل على الفرضية أن جميع المودعين لن يستردوا وديعتهم في نفس الوقت. وإضافة الى الدين مقابل فائدة أعلى، يقوم البنك بعمليات مصرفية مختلفة بخدمة مدفوعة (الشيكات والتحويلات والرهون العقارية والكمبيالات التجارية وإدارة المحافظ المالية وغيرها)، ولكن الأساس لا يزال هو نفسه، وهو مبني على ثقّتك بأن البنك سيعطيك وديعتك بأمان غبّ الطلب في الوقت المتفق عليه في العقد معه. وعندما

عشرينيّات القرن الماضي (التجارة في الكوبونات الإيطالية)، إلى انهيار البنوك الأميركية في 2008-2009 (تداول الأوراق المالية على أساس حزمومات الرهن العقاري)، إلى لبنان (رفع الفائدة على الودائع الجديدة للاحتفاظ بالوقائع السابقة).

¹⁴ يراجع مقالي "134-8", OLJ, 23 May 2017, in *Boussole*, above n.8, "Alternance" (ينتقد المقال حاكم البنك المركزي على حيلة "الهندسة المالية" المناقضة للموقف الذي كان يتباهى حتى ذلك الحين بسياسته المحافظة، كما البقاء في منصبه كعبارة واضحة للفساد في المؤسسات). واستفاد بنك عوده على وجه الخصوص من هذا الضخ لتدارك خسارة كبيرة في مضاربات مالية تركية من أحد البنوك اللبنانية الرئيسية الثلاثة.

تنهار الثقة، يدمر تحافت المودعين على البنوك النظام بسرعة لازدياد المخاطر نتيجة عدم قدرة البنك على ايفاء جميع الودائع في الوقت ذاته.¹⁵

لقد خانت البنوك اللبنانية ثقة الناس بها من خلال تحويلها ودايعهم الى مصرف لبنان مقابل أرباح خيالية لا علاقة لها بالسوق أو بالمنطق، الأمر الذي فاقم العجز في ميزانية الدولة بالاعتماد على ودائع الناس لتمويله. فشملت السياسة المشتركة بين المصارف والبنك المركزي والسلطة السياسية زيادات ضخمة في معاشات القطاع العام، بما فيها التقاعدية، كالتى تعني مثلاً أساتذة الجامعة اللبنانية وكبار الضباط في الجيش والتعيينات الخاوية في الوظيفة. كما اتبع حاكم مصرف لبنان مساراً متعارضاً تماماً مع سياسته المحافظة السابقة (والتي سمحت للبلاد تحاشي وقع الأزمة العالمية عام 2008-2009) من أجل الحفاظ على سلطته الشخصية والتمسك بمنصبه مهما حدث، وهو يكذب على الجمهور زاعماً أن وضع الليرة اللبنانية بألف خير ومأمّن. ففي عملية خدمات متبادلة دامت على الأقل عقداً من الزمن على حساب المودعين بين حاكم مصرف لبنان والبنوك الخاصة والسياسيين الفاسدين، لم يتجرأ أصحاب المصارف على رفض أي طلب من الحاكم، ولا هو كان يرفض طلباً من السياسيين لعدم إثارة استيائهم وازاحته من منصب جثم عليه زهاء ربع قرن. وباختصار، دمر أهل المصرف والبنك المركزي البلاد اقتصادياً بتحريض السياسيين الذين استخدموا كتلة الودائع المتزايدة في البنوك الخاصة لتمويل العجز والفساد في خدمة الجميع ما عدا المودع الآمن الذي التقوا جميعهم على تدميره: جانب السياسيين الذين طوّروا قواعدهم الزبائية من خلال الخزينة، وجانب البنوك التي جنت أموالاً طائلة من الفرق بين نسب الفوائد وتوظيفاتها المتعثرة كالمهندسة المالية عام ٢٠١٥ التي سرعان ما حولتها البنوك إلى أرباح لصالح مساهميهما وكبار

¹⁵ أفضل كتاب تمهيدي عن الخدمات المصرفية Jacques Lavrillère, *L'Industrie des Banquiers*, Paris 1966. وهو

جيد بشكل خاص لفهم النظام المصرفي اللبناني بسبب الطريقة التي يعمل بها القطاع المصرفي اللبناني (على غرار النظام المصرفي الفرنسي). لافريير هو اسم مستعار لروبير فوسارت، تراجع الهامش 4 أعلاه. والكتاب متوفر على الموقع

http://classiques.uqac.ca/contemporains/fossaert_robert/Industrie_des_banquiers/Industrie_des_banquiers.html. وباللغة الإنجليزية، انظر الفصلين 23 و 24 من كتاب بول سامويلسون الشهير،

Paul Samuelson, *Economics* (1st ed. 1948, New York 2010 ninth edition with William Nordhaus)

مدراءها، وجانب حاكمية مصرف لبنان في سياستها المتهورة والفاسدة لارضاء الجانبين الآخرين على حساب المودع.

وجاء الانهيار صيف عام ٢٠١٩ في كارثة معلنة منذ فترة طويلة. حدثان عجلا لحظة الحقيقة: كان الأول الاصطفاف الواضح لوزير الخارجية اللبناني حاضناً صاروخاً أهدها إليه حزب الله مع إيران ضد المملكة العربية السعودية والعالم السنّي.¹⁶ وفيما ابتعدت السياسة الخارجية اللبنانية عن حلفائها العرب التقليديين في جنوح أعمى الى إيران، التزم رئيس الوزراء سعد الحريري الصمت بدلاً من الوقوف في وجه وزير خارجية ضالّ، رغم تحذير رعاته السعوديين له من انتخاب ميشال عون، عمّ وزير الخارجية اللبناني، رئيساً للجمهورية عام ٢٠١٦. فاستدعى القادة السعوديون الرئيس الحريري في صيف عام ٢٠١٧ إلى الرياض عندما بدأت السياسة الخارجية اللبنانية تعبّر بشكل متزايد عن مناصرتها لإيران في المنابر الاقليمية. ولما تجاهل الحريري غضبهم المتصاعد، استدعوه مجدداً في تشرين الثاني ٢٠١٧ لاعتقاله وإجباره على الاستقالة، ولم يطلق سراحه ويعاد الى منصبه الا بعد ضغوط أميركية وفرنسية على أعلى مستوى. وبسبب التبعية الظاهرة لإيران، فقد لبنان عمقه الاقتصادي العربي الذي يعتمد جزء كبير من سكانه عليه بشكل مباشر أو غير مباشر لتأمين معيشتهم اليومية. لا وجود لوسط بيروت من دون أموال الخليج العربي.

أما الحدث الثاني فكان كذبة حاكم مصرف لبنان السافرة في وجه الجمهور اللبناني، مردداً مؤالته في أن الليرة اللبنانية متينة وآمنة،¹⁷ في حين كانت البنوك تزيد سعر الفائدة بشكل خيالي لتهدئة عملائها،

¹⁶ تراجع الصورة الشهيرة في 5 أيار 2019 لجبران باسيل، وزير الخارجية اللبناني، وهو يتسلم ابتساماً عريضة حاملاً قذيفة صاروخية

مع اسمه عليها هدية من حزب الله، -<https://www.albawaba.com/news/lebanons-bassil-gets-rocket-shell-gift-hezbollah-1284303>

¹⁷ في أواخر 11 تشرين الثاني 2019، كان حاكم البنك المركزي اللبناني لا يزال يدّعي أن الليرة بصحة جيدة "بفضل سياسة البنك

المركزي اللبناني" والبنوك آمنة بسبب "نسبة الدولار" العالية في القطاع "واستقرار الليرة اللبنانية كتعبير عن الثقة في استمرار دخول الدولار إلى لبنان". انظر على سبيل المثال "حاكم مصرف لبنان: حافظنا على استقرار سعر الصرف رغم الضغوط"، العربي الجديد، 11 ت 2019، وكانت البنوك قد أغلقت لمدة أسبوعين لمنع المودعين من سحب أموالهم. وأعقب ذلك ما يسمى بسياسة "مراقبة

وصولاً إلى ١٥ وحتى ٢٠ في المئة على الليرة اللبنانية، وإلى ١٥ في المئة في بعض الحالات على الدولار الأمريكي، فيما الفائدة على الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى تقترب من الصفر في العالم.¹⁸ وفيما يوم الحساب لائح طوال صيف وخريف عام ٢٠١٩، بقي المسؤولون، أي المصرفيون، والبنك المركزي، ومختلف الرسميين ضالعين في الكذب معتمدين سياسة النعامة والانكار الصلف.

بدأ كبار المودعين بالدولار الأمريكي يسحبون أموالهم من البنوك خلال عام ٢٠١٩، وعلى الأرجح قبل ذلك (لا إحصاءات في الموضوع، فهذا حقل قليل الشفافية بسبب إحكام قبضة الحاكم الشخصية على البنك المركزي وأرقامه). وتسارع هروب الدولار الأمريكي وتداعت الليرة اللبنانية أولاً في سوق الصيرافة، فانهارت الثقة بالليرة واندفع الناس باتجاه البنوك لسحب أموالهم. بداية، أغلقت البنوك ابوابها بشكل متقطع لأيام وأسابيع في كل مرة، بدعم من البنك المركزي. ثم جمّدت البنوك تصرف الناس بأموالهم فحرمت المودعين جهازاً من ودائعهم. لا عنوان للتعبير عن هذا الواقع سوى أن البنوك سرقت عملاءها في وضوح النهار، فيما اصطدمت جميع المحاولات القانونية التي قام بها المتضررون لمقاضاة البنوك بجدار التواطؤ غير المعلن بين المصارف التي يجلس العديد من السياسيين في مجالس إدارتها (إذا لم يملكوها بشكل صريح)، والمحاكم العليا التي تفسخ قرارات المحاكم الدنيا الصادرة بحق المصارف وأعضاء مجالس إدارتها.

لم تجر محاسبة أي شخص منذ بدء الأزمة حتى اليوم: كبار المصرفيين ما زالوا يجلسون في مجالس إدارتهم دون أن يطالهم سوء، وقد أعادوا انتخاب نفس الرجل رئيساً لجمعيتهم. ولا يزال البنك المركزي يحكمه منذ 29 سنة رجلٌ متهم بالفساد في عدة دعاوى جزائية أقامها المدعون العامون في أوروبا. ولا يزال الرؤساء الثلاثة بالدولة في مناصبهم، زد أو أنقص شخص سعد الحريري، فيما يواصل حزب الله

او الضوابط على رأس المال "capital control، مما يعني أنه بالإضافة إلى انهيار العملة الوطنية، لم تعد الودائع بمتناول أصحابها كما سبق شرحه (ويلحق).

¹⁸ للاطلاع على بعض الأرقام المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة على الودائع، انظر

<https://tradingeconomics.com/lebanon/deposit-interest-rate>. الإحصاءات على الموقع لا تتطابق تماماً مع الارتفاع المحموم لأسعار الفائدة قبل وضع ضوابط رأس المال، أو فقدان الودائع المقومة بالدولار الأمريكي عند مصادرة أموال الناس.

الاستهزاء بالقانون اللبناني علناً، ويدير دولة داخل دولة وسلاحه الخاص تحت حماية رئيس الدولة اللبنانية وبتحالف علي معه. أما ثورة لبنان اللاعنفية، فرغم زخمها وتواصل غضب الناس، إلا أنها لم تنجح في إخراجهم من السلطة، فيما يتعمق العفن والاهتراء المتمثل في دوامة انحدار العملة الوطنية وبقاء المسؤولين جيباً خارج المحاسبة.

وعلى ضوء هذه القراءة المختصرة لتاريخ لبنان القريب، ترسم المحصلة واضحة: في المعاملات اليومية، لا يمكن المواطن، ولا يجب عليه، الاعتماد على البنوك الخاصة، أو على البنك المركزي اللبناني، أو على المنظومة الحاكمة. وبما أننا لم نتمكن بعد من مساءلة أي منهم على الرغم من ثورتنا اللاعنفية الواسعة، ناهيك عن عدم تمكننا من إخراجهم من السلطة على الرغم من جرائمهم، يجب أن نحدّ الضرر الناتج عنهم قدر الامكان، ونتولى المستقبل النقدي للبلاد بأيدينا قدر مستطاعنا. وعلينا مواجهة حقيقة مرّة هي أن عملتنا الوطنية في موت سريري، وأن نظهر حياتنا اليومية من المآسي الناجمة عن تقلباتها المستمرة على وقع انخيارها.

2. قابلية القاعدة للتطبيق في الأزمة اللبنانية

بما أننا جميعاً نفكر بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية – وللتذكير، لا اعتبار خاص للدولار الأميركي، يمكن المرء استخدام اليورو أو الريال أو أية عملة مستقرة يرتاح لها –، كيف نرفع الضغط عن الليرة إلى حين تثبيت الشروط الأخرى لإنعاشها، أي الإصلاح السياسي والاقتصادي؟

إقترحت في الاقتباس الافتتاحي أن نطابق حياتنا اليومية مع معاملاتنا كما نتصورها، أي بالدولار الأميركي. نحن نستخدم الليرة اللبنانية ولكن نفكر بالدولار. لذلك ضروري أن نتوافق مع تصوّرنا للواقع، فندفع الأجرة بالدولار الأميركي للسائق العمومي، والدواء الذي نشتره بالدولار الأميركي للصيدلي، ولموظفينا في القطاع الخاص بالدولار الأميركي، وأن نضع الفاتورة لزبائننا بالدولار الأميركي، حتى تتمكن ببطء وثقة من إخراج الليرة اللبنانية، إلى أقصى حد ممكن، من السوق النقدية اللبنانية.

وفي تعليق مدروس على هذه الورقة، أعرب البروفسور إبراهيم ورده عن شكوكه بشأن جدوى هذه السياسة التي لا تتطلب أقل من موقف "بطولي" من قبل من لديهم دولارات شحيحة لا تحمل ترف الاستغناء عنها.¹⁹ وفي حين أشاره بعض تحفظه، صحيح أيضاً أن اللبنانيين أظهروا "بطولة" ومرونة يصعب تصورها منذ أن شرعوا في الثورة اللاعنافية المستمرة على مدى عامين. كما يمكن دعم الشعور بالانتماء إلى المجتمع والرؤية المشتركة للتخفيف من أثر دوامة هبوط العملة متى أقبل الناس عليها بمساعدة القوة المالية الهائلة للدول الغربية.

أين نجد الدولار؟ في سوق عالمية مفتوحة لا يزال لبنان جزءاً منها، تتداول الدولارات على نطاق واسع وبحرية، باستثناء الودائع العالقة في المصارف اللبنانية. نحن نستورد الدولارات كل يوم من الخارج، بشكل رئيسي عبر التحويلات الخاصة والعامة. هي التحويلات من الخارج التي تحافظ على ما تبقى من موارد للناس، قُدرت قيمتها في عام ٢٠٢٠، على الرغم من جائحة كورونا، بـ ٧ مليار دولار أميركي. هذه أموال دخلت البلاد بالعملة الأجنبية الصرف، ولا تزال تحمينا من مجاعة حائلة، بما يوازي ١٠٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد.²⁰ بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات والمؤسسات الأجنبية العامة والخاصة بضخ أموال الإغاثة لصالح منظمات غير حكومية و منظمات خاصة بمساعدة اللاجئين السوريين، وأحياناً

¹⁹ مراسلة بالبريد الإلكتروني، 30 تموز 2021.

²⁰ في رد موجز على هذه الورقة، كتب البروفسور إسحق ديوان التعليقين التاليين: "أقدر أن حوالي 8-10 مليار دولار دخلت لبنان بشكل تحويلات وصادرات - أقل من نصف ما كان يأتي إلى البلد سابقاً. وإذا استخدمت هذه الدولارات النادرة كمخزون قيمي، وليس كواردات كما يحدث، فمن الطبيعي أن تنخفض الواردات أكثر (أي تصبح الضمانة الأجنبية في البلد بنسبة أقل). هذا مؤسف (بسبب "عدم الكفاءة")، ولكن لا يمكن تجنبه في غياب الإصلاحات اللازمة. أما إذا تسارعت الحركة نحو الدولار، فإن طباعة الأوراق النقدية لتمويل العجز والسحوبات بالليرة من البنوك تصبح غير مجدية على نحو متزايد: فكل ضحّ جديد بالليرة اللبنانية يزيد في التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى دوامة قاتلة. بهذا يصل الدولار بسرعة إلى المليون ليرة لبنانية. وقد ينتهي هذا المسلك بتدمير النظام القديم بطريقة أكثر ليونة من حرب أهلية". (مراسلة بالبريد الإلكتروني، 21 تموز 2021).

والرقم المذكور في المراسلة يتطابق مع معلومات خاصة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في شق المساعدات المالية للمهجّرين السوريين بقدر 1,7 مليار دولار سنوياً.

للوزارات وبرامجها، وتدعم حتى الجيش اللبناني، كما الشركات أو المشاريع التجارية المختلفة، دائماً بالعملة الأجنبية. الأرقام الدقيقة غير متوفرة ، إنما المبالغ مهمّة.²¹ كما أن جميع زوار لبنان يتعاملون بالعملات الأجنبية، تحديداً بالدولار الأميركي. كل هذه الأموال تدخل البلد بالعملة الصعبة ومن الأفضل الاحتفاظ بها كما هي في التداول اليومي. المال الجيد يطرد المال السيئ في ذهننا.

السؤال كيف نجعل تلك القناعة حقيقة، وكيف ننظّم تنقية النظام المالي لصالح غالبية سكان لبنان.²² هل تحلّ هذه السياسة المقترحة بقيادة المجتمع الثائر مشاكلنا؟ أكيد ليس بالكامل. أثر هذه الورقة محدود بالمجال النقدي، وهذه السياسة غير كافية لحل مشاكلنا السياسية والاقتصادية. ولن تحل حتى مشاكلنا النقدية بالكامل، لأن البنك المركزي يواصل طباعة العملة اللبنانية لدفع معاشات مئات الآلاف من موظفي الدولة. ففي غياب إصلاحات إدارية عميقة، تستمر رواتب القطاع العام في الإنخفاض من حيث القيمة، وتكرّس واقعاً يومياً أليماً بمعادلة المعاش الشهري للموظف بـ "غالون من البنزين" حسب التعبير اللبناني الساخر، فترتفع أسعار الوقود، مع ازالة الدعم تدريجياً، لتصل إلى قيمة السوق الدولية، مما يجعل الجندي أو المعلم يكسبان ما قيمته أقل من خمسين دولار كراتب شهري.

²¹ وهناك أيضاً اقتراح من البنك الدولي بإنشاء صندوق يُعنى بالأسر الفقيرة في البلد التي يبلغ عددها 700 000 أسرة. هذا يمثل مناسبة أخرى بضخّ كبير للعملات الأجنبية في الاقتصاد اللبناني (البرنامج قريب التطبيق بحسب المصادر في أوائل 2022، وهو مصيب في الاعتماد على الدفع بالدولار وليس باليرة).

²² بين مختلف المقترحات الاقتصادية (بالتفريق مع المقترحات النقدية البحت) مقترح إنشاء بنك جديد تماماً، مقرّه في الخارج، يتدفق من خلاله الدعم المالي الى لبنان: "لا يبشر عجز لبنان وعدم رغبته في تنظيم عملية إنقاذ مالية بحسب نظام صندوق النقد الدولي بالخير لمستقبل البلاد. قد يكون الحل الوحيد هو ابتكار نظام جديد بنهج غير تقليدي لم يستخدم من قبل، يكون أكثر ملاءمة للوضع في لبنان... وكبديل ممكن، يتم تشكيل مجموعة من المقرضين الدوليين (صندوق النقد الدولي، وCEDRE، والولايات المتحدة) كياناً قانونياً جديداً بموجب القانون البريطاني أو السويسري وتوفر له رأس مال كبير. هذا الكيان الجديد - الذي يمكن تسميته بمصرف لبنان الجديد - يبدأ بموازنة نظيفة وقاعدة رأسمالية واسعة".

James Rickards, *Crisis in Lebanon: Anatomy of a Financial Collapse*, Monograph from the Foundation for Defense of Democracies, 4 August 2020, available at <https://www.fdd.org/analysis/2020/08/04/crisis-in-lebanon/>, 35.

على ضوء تفاقم الأزمة النقدية مع التضخم المتسارع وتدني قيمة الرواتب المدفوعة بالليرة اللبنانية التي لم تعد تغطي رحلة الموظفة إلى مكان عملها، يهدف اقتراحي الى التخفيف من يأس المواطن الناتج عن مشاهدته الليرة اللبنانية تبلغ مستويات أدنى من أي وقت مضى، وإضفاء بعض العقلانية إلى السوق من خلال وضع جانباً عملة في تدهور مستمر. استقرار العملة هو جزء أساسي من الحياة اليومية ويطغى عدم استقرار العملة الوطنية على كل الجوانب الاقتصادية الأخرى بالنسبة للمواطن. من الأفضل عدم التعامل بعملة خاوية بدلاً من التعرض للسرقة كل يوم بسبب الهوة المتنامية بين الليرة اللبنانية والدولار الأمريكي. هذا ينطبق أيضاً على مجتمع الدول المانحة كشرط تفرضه على الحكومة اللبنانية لصرف الأموال الممنوحة. يدرك العالم بما فيه الكفاية مدى إفتقار المواطنين اللبنانيين، الذين يؤكّدون كل يوم، وكأنهم يصوّتون بأرجلهم، على خيبة أملهم بالبلاد، وهم يقفون على باب القنصليات الغربية والعربية بحثاً عن تأشيرات الهجرة والعمل، ناهيك عن التقارير المقززة عن بيع الكلى وغيرها من الأعضاء في السوق السوداء. أيّ دعم مالي خارجي هو مناسبة لضخ العملات الأجنبية في الاقتصاد مباشرة لمساعدة المستخدم النهائي بعيداً عن الصيرفة وألأعبيها وعن سلطة سياسية لا ثقة للناس فيها إطلاقاً.

كما يتعين أيضاً على الشركات الخاصة أن تتكيف، وهي تفعل ذلك ببطء. أما بالنسبة لموظفي الخدمة العامة، الذين تدفع لهم الدولة رواتبهم بالليرة اللبنانية تتدنى قيمتها كل يوم، فالحقيقة أن تقاضي الرقيب في الجيش راتباً شهرياً ب ١٠٠ دولار أميركي وضع أفضل حين ييقبض الشهر التالي ما يعادل ٨٠ دولاراً اليوم. إن المأساة التي أصابته وأصابت سائر الموظفين العامين لن تحفّ وطأتها، لأن الدولة تواصل طباعة الأوراق النقدية والخطّ من قيمة عملتها.²³

²³ السياسة المقترحة في هذه الورقة لا تحل مشكلة الوظيفة العامة، وهدفها مساعدة القطاع الخاص والاقتصاد الحقيقي في عملية تنقية توقّف النزيف. لتحسين الوضع بالعمق، يتعين تطهير الوظيفة العامة من الضمور، والتوظيف المفرط، والفساد، وهي مهمة مستحيلة دون تغيير الطبقة الحاكمة. وحتى ذلك الحين، يستمرّ نفشي الفقر المدقع في مئات الآلاف من موظفي الدولة ومتقاعدتها دون حلّ ظاهر. ومع استمرار انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، من المرجح أن يهجر موظفو القطاع العام وظيفة لا توفر لهم أكثر من بضعة أيام إعاشة في الشهر. قد يساعد هذا الاقتراح على التخفيف من حدة التطور المأساوي في الوظيفة العامة من خلال توفير إمكانيات عمل منتج في القطاع الخاص للباحثين عن وظيفة ثانية إلى جانب وظيفتهم الأولى وللمنشقين عن الدولة المتزايدة أعدادهم، و قد يتم تحسين وضع القطاع العام بتخليصه "بشكل طبيعي" من العمالة المفرطة وغير المنتجة عندما يتوقف موظفو الخدمة المدنية ببساطة عن الحضور

قد يسأل المراقب الدقيق عن أثر الاقتراح على الحالة القانونية؟ ففي جميع البلدان السيادية، تكون العملة الوطنية هي المعتمدة رسميًا في المعاملات كـ "عملة قانونية legal tender" دون منافس. والحجة أن المواطن ملزم بقبول الليرة اللبنانية وإلا ينتهك القانون. لكن الاعتراض هذا ليس صحيحًا على إطلاقه، كما أنه لا ينطبق على ما تقترحه الورقة، وهو اقتراح طوعي لترك الليرة واستعمال الدولار في يومياتنا. معظم القطاع الخاص حرّ في الدفع بالعملة الأجنبية،²⁴ ويتخطى المواطن العادي عائق "العملة القانونية" بتبديل أمواله إلى عملة مستقرة قبل أن تنهار الليرة التي في حوزته أكثر. لذلك تكون البداية في أن ينقذ كل واحد منا نفسه في الواقع، كما يفعل عمليًا في ذهنه، من خلال التداول قدر الإمكان بالدولار الأمريكي.

كما لا يمكن لـ "الحكومة"، ولا وجود لحكومة خلال معظم العقد الماضي، أن تمنع الناس من تبني هذا الاقتراح. فليس في النصوص المتعلقة بالعملة القانونية ما يمنع الناس من الدفع بالدولار الأمريكي، أو يمنع الطرف الآخر في المعاملة من استلام الأموال بالدولار الأمريكي. فكلما زاد التداول بالدولارات، كلما قلّ انتشار الليرة، وكلما تسارعت ولادة اقتصاد متجدّد في جزئه النقدي بوجه الأختيار المتزايد.

بالنظر إلى ضآلة روايتهم. وقد ينجح الناس على إرغام الطبقة السياسية على الانسحاب من السلطة ليكون الحكم الصالح في الدولة ممكنًا أخيرًا. هذا أمر صعب المنال، ولكن جميع هذه الاعتبارات هامشية بالنسبة للاقتراح الحالي الذي يتعلق بكيفية تمكين بقية المجتمع، وتحديدًا المجتمع المدني الناصر، من إنقاذ نفسه والبلاد من دوامة الأختيار النقدي.

²⁴ في تعليق على الورقة أكد البروفسور جورج غانم تنامي هذا الواقع عمليًا في قطاع الصحة، وسياسة الصحة من أكثر السياسات حساسية في البلاد بسبب التواء روافد اقتصادية متعددة فيها: فقطاع الصحة ضخمة وحيوي، وقعه في الحقلين العام والخاص، ومتقدم بشكل فريد تقليديًا في لبنان. وقد علق البروفسور غانم كاتبًا "أن الرعاية الصحية التي نقوم بإعدادها، (1) تخطط بدفع أفساط جديدة بالدولار الأمريكي الجديد fresh في المعاملات الطبية (2) تخطط لدفع الفاتورة الطبية باستخدام سعر صرف متحرك ؛ (3) تسعى إلى تعليق السياسات الحالية المشتركة NSSF [الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي] وإعادة إصدار سياسات الدفع المشترك. يجب ضخّ الدولارات الجديدة في جميع الشركات من أجل التوصل إلى الاستقرار، وندخل فترة من المعونة والدعم الدوليين والصناديق الداعمة جميعها بالدولار؛ كما أن جزءًا من الرواتب بات يدفع بالفعل على أساس دولار جديد.... كل هذا يساعد على احتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في السوق.... نسبيًا." (مراسلة بالبريد الإلكتروني، 26 تموز 2021).

بعض القطاعات من المرجح أن تعارض هذا الاقتراح. فالمصرفيون قد يفقدون السيطرة على التدفقات المالية في الاقتصاد الحقيقي إذا جفت الليرة اللبنانية، ولكنهم يستفيدون على المدى الطويل من استقرار العملة عند عودة الدورة الاقتصادية على أسس سليمة. وقد تفقد حاكمية البنك المركزي سبب وجودها، ولكن آن الوقت لتقاعدتها، مع معظم موظفي البنك الـ ٤٠٠٠، ناهيك عن شتى الامتيازات العائدة لأعضاء مجالس الإدارة المختلفة في المصارف نتيجة المخططات التنظيمية المختلفة التي لا معنى لها بعد اليوم. أما الصيرافة، فقد جمعوا الكفاية جراء الازمة المستشرية، وتظلّ خدماتهم مطلوبة لفترة مهما حصل. المشكلة الرئيسية هي القطاع العام، ولكنه بات يشبه صدفه جوفاء لاسيما عندما انخفضت الرواتب بعامل أكثر من ١٠، هذا عندما كان تداول الدولار الأميركي يتم على أساس ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية منذ عدة أشهر، فكيف اليوم لما يرى الموظفون والمتقاعدون إيراداتهم تذوب بشكل متزايد.

قد تبدو هذه القطاعات مجتمعة كتلة كبيرة وقوية، ولكنها، وفي حالة ضعفها الراهن، لا تستطيع منع تطبيق هذا الاقتراح حتى لو حاولت التصدي له، كما لا يمكن الحكومة، حتى اذا خرجت من التعطيل الملازم لها، منع الناس اعتماد السياسة المقترحة اذا شاؤوا. لقد خدم القطاع الخاص لبنان دائماً بشكل أفضل من الدولة. هنا يصبح مفهوم المجتمع المدني، وبشكل أخص المجتمع المدني الثائر، أساسياً في اصلاح الأمر النقدي. كما يحتاج هذا الاقتراح الى دعم مدرّوس وعقلاني من جهات فاعلة دولية، غربية وعربية على وجه الخصوص، لمؤازرة اللبنانيين في الخروج من السياسة الإجرامية التي تنتهجها الطبقة الحاكمة.

نتيجة البحث إن صحّ أن ينهض المواطن اللبناني في المجتمع المدني الثائر لتنقية نظامنا النقدي، إلى أقصى حد ممكن، بتطهيره من عملتنا الوطنية المتدهورة باستمرار، فيلتحق المجتمع الأوسع به لتفعيل قاعدة علمية قوائمها طرد العملة الجيدة للعملة الرديئة. العبرة في استعمالنا للعملة الأجنبية في نشاطنا اليومي حتى إشعار آخر لانتهاء الانقسام النقدي الذي اوصلتنا اليه المنظومة الحاكمة.

بيروت، صيف 2021